التويجري: الفترة المقبلة ستشهد المزيد من الخدمات والمنتجات الجديدة تماماً على السوق الكويتي

«بوبيان دايركت».. ثورة في عالم الخدمات المصرفية

التويجري والشمري في بوبيان دايركت

بوبيان دايركت في قلب الأڤنيوز

محمود فاروق

الشمري: متواجدون على مدار الساعة في أكبر 3 مجمعات تجارية وجميع فروعنا الجديدة مجهزة بخدماتها

يواصل بنك بوبيان مسيرته في تغيير مفاهيم الخدمات المصرفية التقليدية في السوق الكويتي من خلال اجهزة السحب الآلي التفاعلي Boubyan Direct، التي لايزال البنك منفردا بتوفيرها لعملائه والتي تتيح لهم انجاز العديد من المعاملات المصرفية في اي وقت على مدار الساعة طوال ايام الاسبوع، تماما كتلك التي يحصل عليها العميل في الفروع في جو من الراحة والخصوصية.

وقال نائب الرئيس التنفيذي في البنك عبدالله التويجري ان بوبيان دايركت يعتبر نقلة نوعية في الخدمات المصرفية الشخصية، وبعد جديد من ابعاد خدمة العملاء، يجعل حياتهم اكثر سهولة وراحة من خلال امكانية الحصول على خدمات مصرفية على مدار الساعة وطوال ايام اسبوع، كتلك التي يحصلون عليها من خلال زيارتهم للفروع.

وأشار الى ان بوبيان دايركت يمثل فعليا توجهات استراتيجية بنك بوبيان في تقديم خدمات ومنتجات مميزة للعملاء وخلق المزيد من المتعة والراحة في الحصول على هذه الخدمات والمنتجات دونما اي مشقة او تعب.

وأضاف التويجري: كان بوبيان الاول في طرح خدمات اجهزة السحب الآلي التفاعلية كغيرها من الخدمات التكنولوجية التي تميز بها في السنوات الاخيرة، حيث قام بطرح هذه الخدمات قبل اكثر من عامين.

وأوضح التويجري انه وفي ظل النجاح الكبير الذي حققته هذه الاجهزة التي طرح اول جهاز منها في فرع المطار كان لزاما على البنك او يوسع من انتشارها في مختلف انحاء الكويت ليكون فعليا «الأقرب دائما لعملائه وخدمتهم على مدار الساعة»، وبعبارة اخرى فان «العميل يجدنا دائما عندما يحتاج الينا».

من ناحيته نوه مدير القنوات المباشرة في البنك خالد الشمري الى تواجد «بوبيان دايركت» في اهم مراكز التسوق في الكويت، حيث كانت البداية في مول 360 ثم مركز الحمراء وأخيرا في مجمع الأڤنيوز، الى جانب فروع البنك في المطار والشهداء وبيان والرميثية وغرب مشرف وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وحول هذا التواجد قال الشمري : كان تفكيرنا منذ البداية ان نكون بالفعل قريبين من العملاء، لذا اخترنا ان نتواجد في الأماكن التي لا خلاف عليها من حيث تواجد عملائنا فيها دائما وهي مراكز التسوق، لذا اخترنا الأفضل والأكثر اهمية، مشيرا الى ان خطة التواجد في مراكز التسوق مستمرة وتشمل العديد من اهمها مستقبلا.

وأضاف الشمري «كانت المرحلة الثانية وهي ان نصمم فروعنا الجديدة وتحديث تلك الموجودة فعلا من خلال تزويدها بخدمات بوبيان دايركت، ويكفي انه يمكنك ان تنهى اي عملية او الحصول على اي خدمة في اي وقت طوال ايام الأسبوع دونما حاجة للانتظار حتى القيام بها في اوقات العمل الرسمية».

يقدم أكبر قيمة جوائز لأكبر عدد من الفائزين

«الأهلي المتحد» يعلن فائزي برنامج «الحصاد للتوفير الإسلامي»

سوسن جواد أحمد تفوز بـ 25 ألف دينار

أجرى البنك الأهلي المتحد في 22 يونيو السحب الأسبوعي لبرنامج جوائز الحصاد للتوفير الإسلامي، والذي يقدم أكبر قيمة جوائز لأكبر عدد من الفائزين.

وهو ما جعله ينجح في أن يصبح برنامج الجوائز الأول في الكويت المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والذي تم تطويره ليلبي متطلبات عملاء البنك ويزيد من فرصهم في الحصول على الجوائز الكبيرة والجذابة، بالإضافة إلى تمتعهم بأحدث المزايا المصرفية التي يوفرها لهم البنك الأهلي المتحد.

وبهذه المناسبة، أفاد البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي: «يقدم برنامج الحصاد للتوفير الإسلامي أعلى مبالغ من الجوائز، والتي تصل إلى 3,4 ملايين دينار سنويا، كما يتميز بتقديمه 26 جائزة أسبوعية وهي أكبر عدد للفائزين أسبوعيا، ويمكن فتح حساب الحصاد للتوفير الإسلامي بأدنى قيمة لفتح الحساب وهي 100 دينار». وفاز بالجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 25 ألف دينار نقدا سوسن جواد أحمد.

كذلك فاز بجائزة قيمتها 1000 دينار كل من: إبراهيم موسي قطاش، فاروق حسين اليحيى، وسيم أيمن حمزة، سامح فؤاد محمد، مشعل منصور النشيط، نواف صالح الناصر، عطا الله راغب، رشا طالب العنزي، عامر عايد الديحاني، محمد نديم عباس، دينا مبارك عبدالله، كوسار إسلام، فلاح عيد العنزي، فيصل محمد الكندري، عبدالله يوسف السيف، مزيد نايف المطيري، مرزوق مبارك السلطان، مريم عباس غلوم، حمد علي إبراهيم، فضة زيد الكحيلان، حسن إبراهيم حسين، وفاء أحمد عبدالله، هادي علوي مرهون، صلاح الدين عبدالرحيم، توماس نيكولاس وود.

ويقدم برنامج جوائز «الحصاد للتوفير الإسلامي» من البنك الأهلي المتحد جائزة أسبوعية كبرى تبلغ قيمتها 25 ألف دينار، إلى جانب جوائز أسبوعية بقيمة 25 ألف دينار، موزعة على 25 جائزة بقيمة 1000 دينار لكل رابح.

وتضم جوائز برنامج «الحصاد للتوفير الإسلامي» من البنك الأهلي المتحد 4 جوائز ربع سنوية كبرى يجري السحب عليها كل ثلاثة أشهر، وهي جائزة راتب مدى الحياة بقيمة 250 ألف دينار للرابح، والتي توفر لعملاء البنك مستوى معيشي أكثر راحة بفضل ضمان استمرارية دفعات الجائزة شهرا بعد آخر.

بوجه عام يواصل البنك الأهلي المتحد تقديم كل جديد يلبي احتياجات عملائه، ويتناسب مع عراقة تاريخ البنك بصفته أقدم البنوك التي عملت في الكويت، والذي استطاع على مدار أكثر من أربعة وسبعين عاما أن يحافظ على مكانة رائدة بين البنوك المحلية.

للحصول على مزيد من المعلومات عن حساب «الحصاد للتوفير الإسلامي» المضاف إلى حساب التوفير الاستثماري والجوائز المقدمة بموجبه ومعايير التأهل له، يمكن للعملاء زيارة أي فرع من فروع البنك الأهلي المتحد أو الاتصال على خدمة «حياكم المتحد».

رأي

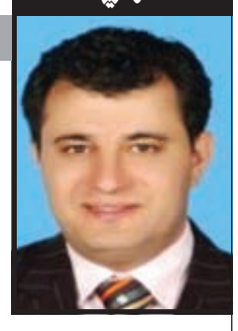

المستشار الدكتور محمود ملحم

الاستثمارات العالمية والملاذ الآمن

لنبدأ من حيث انتهينا في مقالاتنا السابقة، الأزمة التي يمر بها العالم، وهي شبيهة الى حد ما بالجمر تحت الرماد، وكما ذكرنا في مقالاتنا أن هنالك فاتورة عالية سوف تسدد في القريب العاجل اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، وهو حركة الهروب الى الامام، فلا الحجر على البنوك ولا القوانين التي تحاصرها من كل حدب وصوب ولا الافراط في المنافسة على أسعار النفط ولا خروج البنوك من حلبة السباق يجدي نفعا. والسؤال الذي يطرح لمن سوف تسدد هذه الفواتير؟ وهل وكيل التفليسة قد حدد أجلا للافصاح عن الديون؟ كيف خرجت الولايات المتحدة من نكبة 2008؟ وما القوانين التي سنت خلال هذه الفترة؟ وهل نحن في الخطة أم انتقلنا الى البديل الاستراتيجي المعد لحالة الطوارئ الاقتصادية؟

لا شك ان الأزمة الاقتصادية العالمية بهذا الشكل تعود إلى عامل الثقة المفقودة، وعودة الثقة إلى الأسواق تحتاج إلى وقت. هل القوانين التي سنت في الفترة الممتدة من 2008 إبان الأزمة الاقتصادية العالمية و2016 عام نكسة النفط كافية لعودة الثقة إلى الأسواق؟ لذلك نستخلص القول، ان مدى نجاح هذه الخطط البديلة مرتبط بعودة الثقة إلى الأسواق العالمية، وبتوافر الثقة نستطيع أن نحكم على انتعاش هذه الأسواق.

وانطلاقا من هذه المعطيات، هل من الطبيعي المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد؟ فإذا أخذنا في الاعتبار مفاعيل تأثير أسواق المال على الاقتصاد يتبين لنا أن إعادة انطلاق الأسواق المالية ستبدأ في العام 2019 وفق آخر المعطيات الاقتصادية. وهذا يعتبر قياسيا لحجم الأزمة الاقتصادية، فإذا كان النظام الاقتصادي العالمي غير كفء وأدى ذلك إلى أزمة اقتصادية صعبة، أوليس بالأحرى أن نلتفت إلى ديناميكية هذا النظام، ومعدل السرعة القصوى في اعادة انطلاق العجلة الاقتصادية؟

شهد العالم خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية الحادة. هذه الأزمات اختلفت بطبيعتها وأسلوبها وأسبابها وتداعياتها، حتى في درجة خطورتها على الاقتصاد، باستثناء أزمة عام 1930. إن تأثير الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، ابتداء من أزمات البترول 1975 و1979 و1985، أزمة الأوراق المالية الأميركية في بداية العقد الماضي وحتى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وغيرها، ظل محدودا على الاقتصاد العالمي ككل والسبب في ذلك الوقت عدم السرعة في انتشار المعلومة والقدرة على التدخل لاستئصال الورم الذي يصيب اي اقتصاد.

أطل القرن الحادي والعشرون بسلوكه الاقتصادي المختلف: ارتفاع حاد في أسعار البترول، تركيبة معقدة Chaos ـ stochastics في سلوكيات الأسواق المالية، تأثير معاكس في المؤشرات الاقتصادية حتى داخل البلد الواحد، ثبات نسب التضخم على الرغم من ارتفاع أسعار البترول (وهذا سلوك مخالف لكل أزمات البترول السابقة Blanchard 2008)، اتباع سياسات مركزية تركز على ثبات نسب التضخم، واهمال الاعتبارات الاقتصادية الأخرى، هذه العوامل وغيرها أثرت في الاقتصاد العالمي ككل بحيث أصبح سلوكه أشبه بالاقتصاد غير المنظم، وذلك بحجة الاقتصاد الحر، حتى أتى عام 2016 وما حمله من نكبات على العالم وما حمل معه من إنذار هدد بأزمة مالية عالمية، ألا وهي أزمة النفط، وجاءت الصدمة بعد ذلك بإعلان دول كانت مصنفة على سلم الالماس في الحصانة الاقتصادية باللجوء الى الاحتياط لسد عجز الموازنات. عند هذه النقطة، معظم المؤشرات بدأت تأخذ بالانخفاض التدريجي السريع، حيث ان العدد الأكبر من دول العالم بدأ يحصن اقتصاداته باللجوء الى القوانين والتي هي أشبه بقوانين الاذعان، فهل هذا دليل على مرض الأسواق؟ أم عودة الثقة اليها بعد ظهور البيانات المالية للشركات؟ أليس من المبكر الحديث عن فقدان الثقة في الأسواق؟ أم ان هذا يعني بدء فترة العد التنازلي وبداية الأزمة في العالم؟

هذه أسئلة مركزية يستوجب الاجابة عنها خصوصا بعد ظهور دراسات تقول إن الأزمة قد بدأت فعلا في ظل وجود عدة عوامل تؤشر الى عدم ارتفاع أسعار النفط في المدى المنظور، ناهيك عن المرض الذي أصاب القطاع العقاري في العالم، وهنالك استحالة في تعافيه في ظل الحرائق الموجودة في العالم وضعف السيولة الموجودة، ومن هذا المنطلق سوف نتبع تقنية حساب العائد لكل من تلك المؤشرات لنجد ان هنالك أزمة موجودة فعلا ولكنها غير معلنة. القاعدة هنا لمعرفة ما اذا كان العائد المنتج يتجه صعودا نحو صفر أو انه يستمر بالهبوط. عند نتائج التقييم نلاحظ وبكل بساطة تسليط الضوء على الأسهم الأوروبية واليابانية والتي بدأت فعليا بالهبوط ابتداء من شهر مارس بعكس الأسهم الأخرى، وهذا ما يفسر حقيقة الأزمة في الأسواق الأميركية، أي مركز الاعصار.

ان تشرذم الأسواق وصعوبة توقع ما سيحدث في المستقبل القريب يدل على فقدان الثقة في الأسواق. وان معظم التحليلات تأخذ بالاعتبار عوامل اقتصادية أساسية ومكملة عند التحدث عن الركود الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يعتبر الاقتصاديون أن عام 2016 هو عام النكسة الاقتصادية العالمية، وان معظم الدراسات تشير إلى أن تأثير الأسواق المالية على الاقتصاد لا تبدأ مفاعيله الا بعد 2019. وهذا يعني أن الانتعاش الجزئي الحاصل في بورصات العالمية الظرفية سوف تأخذ مفاعيله على امتدادات الدول التي تضع الرأس تحت الرماد، فهل الأزمة بدأت أم من الطبيعي المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد؟

«الدراسات المصرفية» يشارك في معرض الفرص الدراسية

شارك معهد الدراسات المصرفية في فعاليات معرض الفرص الدراسية والدراسات العليا، والذي عقد في الفترة من 12 إلى 14 من يونيو 2016، بفندق شيراتون الكويت، وذلك من خلال التعريف عن برنامج البعثات الدراسية للخريجين الكويتيين للحصول على درجة الماجستير من أفضل الجامعات في العالم، وطبقا للتصنيفات العالمية في هذا المجال، وذلك في تخصصات التمويل، والاقتصاد، والمحاسبة، وإدارة الأعمال، والمقدم للسنة الثانية على التوالي بمبادرة من بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع البنوك الكويتية، وذلك تجسيدا لأهمية المسؤولية المجتمعية للبنوك الكويتية في العديد من المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع، بما في ذلك بناء كوادر وكفاءآت وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في الكويت.

وقد لقي جناح المعهد توافدا من الخريجين وذويهم، ممن أبدوا اهتماما بالبرنامج، حيث طرحوا العديد من الاستفسارات والأسئلة بشأنه.